

The Impact Of Liquidity, Financial Leverage, And Company Size On Dividend Policy (An Experimental Study On Banks Listed In Gulf Arab Markets)

Dr. Ghieth. M. Jdeed^{*}
Dr. Ahmad Ase^{**}
Nojoud. F. Ali^{***}

(Received 29 / 11 / 2024. Accepted 15 / 1 / 2025)

□ ABSTRACT □

The aim of the research is to study the impact of liquidity, financial leverage, and firm size on dividend distribution policy by applying it to banks listed in the Gulf Arab markets. The research sample included markets in Saudi Arabia, Dubai, Abu Dhabi, Kuwait, Bahrain, and Qatar, and it consisted of 37 banks with 185 observations during the period from 2017 to 2021. The required data were obtained from the annual reports published in the financial statements of the banks under study. The data were analyzed using SPSS software. The research considered the dividend distribution policy as a dependent variable and measured it through dividends per share by dividing the dividends by the number of subscribed shares. Meanwhile, liquidity, financial leverage, and bank size were treated as independent variables. Liquidity was measured by dividing current assets by current liabilities, financial leverage by dividing total debt by total assets, and size by the natural logarithm of total assets.

The results showed the following:

- There is no statistically significant impact of liquidity, measured by dividing current assets by current liabilities, on the dividend distribution policy adopted by banks listed in the Gulf Arab markets.
- - There is no statistically significant impact of financial leverage, measured by dividing total debt by total assets, on the dividend distribution policy adopted by banks listed in the Gulf Arab markets.
- - There is a statistically significant impact of firm size, measured by the natural logarithm of total assets, on the dividend distribution policy adopted by banks listed in the Gulf Arab markets.

Keywords: Liquidity, Financial Leverage, Company Size, Dividend Policy.

Copyright



:Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

^{*} Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Lattakia University-Syria.

^{**} Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Lattakia University-Syria.

^{***} Postgraduate Student-Accounting Department-Faculty of Economics- Lattakia University- Syria.

ghieth.jdeed@tishreen.edu.sy

أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح (دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية)

الدكتور غيث محمد جديد *

الدكتور احمد عاصي **

نجدود فؤاد علي ***

(تاريخ الإيداع 29 / 11 / 2024. قُبل للنشر في 15 / 1 / 2025)

□ ملخص □

هدف البحث إلى دراسة أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية، شملت عينة البحث سوق كل من (السعودية، دبي، أبو ظبي، الكويت، البحرين، قطر) وتوزعت على 37 مصرف، بعدد مشاهدات 185 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من عام 2017 ولغاية عام 2021، تم الحصول على البيانات المطلوبة من التقارير السنوية المنشورة في القوائم المالية للمصارف محل الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. تناول البحث سياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع وتم قياسه من خلال توزيعات الأرباح للسهم الواحد وذلك من خلال قسمة توزيعات الأرباح إلى عدد الأسهم المكتتب بها، في حين تناول البحث السيولة والرافعة المالية، وحجم المصرف كمتغيرات مستقلة، تم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، والرافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، والحجم من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

أظهرت النتائج ما يلي:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة المقاسة من خلال قسمة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية المقاسة من خلال قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة المقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.

الكلمات المفتاحية: السيولة، الرافعة المالية، حجم الشركة، سياسة توزيع الأرباح.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص



CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية - سورية. ghieth.jdeed@tishreen.edu.sy

** أستاذ مساعد- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية - سورية.

*** طالبة ماجستير- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقية - سورية.

مقدمة:

تعتبر الإدارة المالية نشاط خاص للحصول على الأموال بالشكل الأمثل وتخصيص هذه الأموال بالطريقة التي تساعد على تعظيم ثروة المساهمين كما تهتم بخلق وحفظ القيمة الاقتصادية للمؤسسة مما يؤدي للتركيز على عملية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وتأتي أهمية الإدارة المالية من أهمية القرارات المالية التي تتخذها والتي تؤثر بشكل كبير على حياة المؤسسة (رضا وآخرون، 2017). تختلف القرارات المالية باختلاف مجموعة من المعايير فبحسب المعيار الوظيفي نجد عدة قرارات هامة هي: القرار الأول قرار التمويل ويشمل القرارات المتعلقة بكيفية تمويل الاستثمارات والأصول باستخدام مصادر متنوعة مثل الديون (Ross et al., 2021) القرار الثاني هو قرار الاستثمار ويعرف بأنه تخصيص مقدار من الأموال والتضحية بها في الوقت الحاضر استناداً على نهج رشيد مسبق للتحليل والمقارنة بهدف الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية (حمادة، 2022). يصاحب قرار الاستثمار والتمويل قرار ثالث هو قرار توزيع الأرباح، ويعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات الهامة لعلاقتها المباشرة بالمساهمين ولانعكاساتها على سعر السهم في السوق المالي (محمد والناصر، 2023)، يُعرف قرار توزيع الأرباح التي يجب توزيعها على المساهمين باسم سياسة توزيع الأرباح (Roheni and Mamun, 2020). تعرف سياسة توزيع الأرباح بأنها السياسة التي تتبعها المؤسسة بشأن ما إذا كانت الأرباح التي حققتها سيتم توزيعها على المساهمين كأرباح أو سيتم الاحتفاظ بها على شكل أرباح محتجزة لتمويل الاستثمار في المستقبل. وضع الأكاديميين والباحثين العديد من النماذج والأبحاث التجريبية بهدف التعرف على العوامل التي ربما قد تؤثر في سياسة توزيع الأرباح والتي يجب أخذها في الاعتبار لاتخاذ القرار المناسب وتحديد السياسة المثلى لتوزيع الأرباح في المنشآت. يرتبط بعض تلك العوامل بالبيئة الداخلية للمنشأة كالربحية، السيولة، الرافعة المالية، الديون، هيكل الملكية، عمر المنشأة، في حين يرتبط البعض الآخر منها بالبيئة الخارجية المحيطة بها كالتضخم، تغيير السياسات الحكومية، الاعتبارات الضريبية، إلا أن طبيعة تأثير كل عامل من هذه العوامل وحجمه، واتجاهه، قد يتباين مع العوامل الأخرى ومع نفس العوامل في بيئات اقتصادية مختلفة (عبد القادر، 2023).

وعليه يصبح من الضروري تحديد العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح لتقديم إجابات جديدة لقرار توزيع الأرباح من أجل توضيح سبب توزيع المنشآت للأرباح من عدم توزيعها. لذلك ستقوم هذه الدراسة بإعادة اختبار لمجموعة من العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في الأسواق المالية العربية.

الدراسات السابقة Previous Studies

الدراسات الأجنبية

1. دراسة Abdullahi et al. (2020)

"Determinants of Dividend Policy of Listed Deposit Money Banks in Nigeria".

"محددات سياسة توزيع الأرباح لبنوك أموال الودائع المدرجة في نيجيريا".

هدفت هذه الدراسة للبحث في محددات سياسة توزيع الأرباح لبنوك أموال الودائع المدرجة في البورصة النيجيرية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية لـ 14 بنكاً لأموال الودائع المدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة الممتدة من 2013-2019. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح النقدية لكل سهم DPS، تم قياس الربحية من خلال ربحية السهم، تم قياس النمو من خلال نمو الإيرادات، تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، تم قياس معدل العائد على الملكية من خلال صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، تم قياس

نسبة قيمة السعر إلى القيمة الدفترية من خلال القيمة السوقية الحالية إلى القيمة الدفترية، تم قياس العائد على الأصول من خلال الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول، تم قياس مخاطر الشركة من خلال السعر إلى العائد. أظهرت النتائج أن الربحية تؤثر طردياً في سياسة توزيع الأرباح، في حين أن العائد على الأصول، و مخاطر الشركة تؤثر عكساً في سياسة توزيع الأرباح، كما أظهرت النتائج أن حجم الشركة، العائد على الملكية، نسبة قيمة السعر إلى القيمة الدفترية، والنمو ليس لها أثر في سياسة توزيع الأرباح.

2. دراسة Widyasti and Putri (2021):

"The Effect of Profitability, Liquidity, Leverage, Free Cash Flow, and Good Corporate Governance on Dividend Policies (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange 2017-2019)".

"تأثير الربحية، السيولة، الرافعة المالية، التدفق النقدي الحر، وحوكمة الشركات الجيدة في سياسة توزيع الأرباح (دراسة تجريبية على شركات التصنيع المدرجة في بورصة اندونيسيا 2017-2019)".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الربحية، السيولة، الرافعة المالية، التدفق النقدي الحر، وحوكمة الشركات الجيدة في سياسة توزيع الأرباح، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية لشركات التصنيع البالغ عددها 55 شركة المدرجة في بورصة اندونيسيا خلال الفترة الممتدة من 2017-2019. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيع الأرباح DPR، وتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA، تم قياس السيولة من خلال النسبة الحالية CR، تم قياس الرافعة المالية من خلال نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، تم قياس التدفق النقدي الحر من خلال (صافي التدفق النقدي التشغيلي + صافي التدفق النقدي الاستثماري) / إجمالي الأصول. أظهرت النتائج أن الربحية والسيولة لا تؤثر في سياسة توزيع الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود أثر طردي للتدفق النقدي الحر في سياسة توزيع الأرباح، في حين أظهرت وجود أثر عكسي للرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح.

3. دراسة Mazengo and Mwaifyusi (2021):

"The Effect of Liquidity, Profitability and Company Size on Dividend Payout: Evidence from Financial Institutions Listed in DAR ES SALAAM Stock Exchange".

"تأثير السيولة، الربحية وحجم الشركة في توزيعات الأرباح: أدلة من المؤسسات المالية المدرجة في بورصة دار السلام".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السيولة، الربحية وحجم الشركة في توزيعات أرباح الشركات المالية المدرجة في بورصة دار السلام، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية من جميع الشركات المالية المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة 2015-2019. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيع الأرباح DPR، تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ROE، تم قياس السيولة من خلال النسبة الحالية CR، وتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. أظهرت النتائج أن السيولة، الربحية وحجم الشركة تؤثر طردياً في سياسة توزيع الأرباح.

4. دراسة Kengatharan (2021):

"Determinants of Dividend Policy in Sri Lanka: The Panel Data Analysis".

"محددات سياسة توزيع الأرباح في سريلانكا: تحليل Panel Data".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة محددات سياسة توزيع الأرباح في الشركات السريلانكية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية من 80 شركة غير مالية مدرجة في بورصة كولومبو لمدة خمس سنوات خلال الفترة 2013-2017. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيع الأرباح DPR، تم قياس نمو المبيعات من خلال النسبة المئوية (مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة السابقة) ÷ مبيعات السنة السابقة، تم قياس الرافعة المالية من خلال إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول، وتم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي المبيعات، تم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول ROA، تم قياس السيولة من خلال النسبة الحالية CR، تم قياس المخاطر من خلال سعر السهم / عائد السهم، تم قياس عائد السهم من خلال صافي الربح لحاملي الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية. أظهرت النتائج أن الربحية، المخاطر، وعائد السهم تؤثر عكساً في سياسة توزيع الأرباح، كما أظهرت النتائج أن نمو المبيعات، الرافعة المالية، حجم الشركة، والسيولة ليس لها أثر في سياسة توزيع الأرباح.

5. دراسة Adnan and Islam (2022)

"Determinant Factors of Dividend Policy Approach: A study of the Banking Sector of Bangladesh".

"العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح باستخدام نهج نمذجة المعادلة الهيكلية: دراسة القطاع المصرفي في بنغلادش".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المحددة لسياسة توزيع الأرباح، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية من التقارير السنوية المنشورة لـ 22 بنكاً مدرجاً في سوق دبي للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 1999-2018. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح لكل سهم إلى ربح السهم، تم قياس ربحية السهم من خلال صافي الربح إلى إجمالي الأسهم، تم قياس التدفق النقدي من خلال صافي التدفق النقدي إلى إجمالي عدد الأسهم، تم قياس نمو المبيعات من خلال (مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة السابقة) / مبيعات السنة السابقة، تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، تم قياس السيولة من خلال نسبة السيولة السريعة، تم قياس الرافعة المالية من خلال إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA، تم قياس عمر الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات الإدراج في البورصة، تم قياس فرص الاستثمار من خلال (صافي الأصول الثابتة في السنة الحالية - صافي الأصول الثابتة في السنة السابقة) / صافي الأصول الثابتة في السنة السابقة، تم قياس المخاطر من خلال الانحراف المعياري لعائد المخزون اليومي على مدى 365 يوم، تم قياس الأرباح المحتجزة من خلال الأرباح المحتجزة إلى نسبة حقوق الملكية. أظهرت النتائج أن الرافعة المالية والأرباح المحتجزة، وحجم الشركة تؤثر طردياً في سياسة توزيع الأرباح، في حين أظهرت النتائج أن السيولة، الربحية، عمر الشركة، فرص الاستثمار، المخاطر، ربحية السهم، نمو المبيعات، التدفق النقدي ليس لهم أثر في سياسة توزيع الأرباح.

6. دراسة Louziri and oubal (2022):

"Determinants of Dividend Policy: The Case of The Casablanca Stock Exchange".

محددات سياسة توزيع الأرباح: حالة بورصة الدار البيضاء.

هدفت هذه الدراسة لتحديد محددات سياسة توزيع الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عينة مكونة من 70 شركة مدرجة في بورصة الدار البيضاء خلال الفترة 2003-2018. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح لكل سهم ÷ سعر السهم، وتم استخدام وكيل ثانٍ لاختبار قوة الاختبارات الإحصائية من خلال نسبة الدفع التي تمثل نسبة توزيعات الأرباح لكل سهم ÷ ربحية السهم، تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA، تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، تم قياس الأرباح المحتجزة من خلال قسمة الأرباح المحتجزة / إجمالي حقوق الملكية، تم قياس عمر الشركة من خلال تاريخ إنشاء الشركة، وتم قياس الزافعة المالية من خلال قسمة إجمالي الديون ÷ (إجمالي الديون + القيمة الدفترية لحقوق الملكية) وتم قياسها أيضاً من خلال قسمة إجمالي الديون ÷ (إجمالي الديون + رسملة السوق)، تم قياس فرص النمو من خلال نسبة قيمة السوق إلى القيمة الدفترية. أظهرت النتائج أن حجم الشركة، وعمر الشركة، وفرص النمو تؤثر عكساً في سياسة توزيع الأرباح، كما أظهرت النتائج أن الربحية والأرباح المحتجزة تؤثر طردياً في سياسة توزيع الأرباح، في حين أن الزافعة المالية لا يوجد لها أثر في سياسة توزيع الأرباح.

الدراسات العربية:

7. دراسة مشقف ولحيلج (2020):

"محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية -دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel-".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات الثانوية من سبعة بنوك تجارية خلال الفترة 2009-2018. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نصيب السهم من الأرباح الموزعة DPS، تم قياس الزافعة المالية من خلال قسمة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، تم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA، تم قياس المخاطر من خلال التغير السنوي في الأرباح الصافية، تم قياس السيولة من خلال قسمة نقد وإيداعات لدى البنك المركزي والمؤسسات المصرفية إلى (ودائع العملاء + ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية). أظهرت النتائج أن الربحية والمخاطر لها تأثير طردي في سياسة توزيع الأرباح، في حين أن الزافعة المالية والسيولة لهما تأثير عكسي في سياسة توزيع الأرباح.

8. دراسة عموري واميمة (2023):

"العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح -دراسة حالة بعض شركات سوق دبي خلال الفترة:

2020-2023.

هدفت هذه الدراسة إلى ضبط وتحليل العوامل الداخلية الأكثر تأثيراً على سياسة توزيع الأرباح باستخدام بيانات البانل لعينة تتكون من 15 شركة مدرجة في سوق دبي للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة 2020 إلى 2020. تم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال قسمة الأرباح الموزعة إلى صافي الربح، تم قياس الرفع المالي من خلال نسبة الديون المالية إلى مجموع الأصول، تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، تم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة، تم قياس الربحية من خلال صافي الربح إلى

مجموع الأصول. أظهرت النتائج أن كل من حجم الشركة والرفع المالي لها تأثير طردي في سياسة توزيع الأرباح، في حين أظهرت النتائج أن الربحية والسيولة تؤثر عكساً في سياسة توزيع الأرباح.

مشكلة البحث :

تعتبر عملية توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وما تزال النظريات المالية بشأنها محطاً للجدل، على الرغم من محاولة العديد من الباحثين لدعم نظرياتهم وتقديم محدّدات مختلفة لسياسة توزيع الأرباح والعوامل المؤثرة فيها، إلا أنه، حتى يومنا هذا، لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تلك المحدّدات.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة مجتمعة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة؟

يتفرع عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1- ما هو أثر السيولة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة؟
- 2- ما هو أثر الرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة؟
- 3- ما هو أثر حجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهداف البحث :

انطلاقاً من مشكلة البحث يتمثّل هدف البحث الرئيس بالتالي:

دراسة أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة

يتفرع عنها الأهداف الفرعية الآتية:

- 1-دراسة أثر السيولة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة.
- 2-دراسة أثر الرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة.
- 3-دراسة أثر حجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة.

أهميّة البحث :

تكمن أهميّة البحث في تقديم دليل تجريبي إضافي للعوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة من خلال إعادة اختبار الفرضيات المطروحة في الدراسات السابقة بما يساهم في توجيه متخذي القرار والمستثمرين لترشيد قراراتهم الاستثمارية ورسم سياساتهم المستقبلية القادرة على دعم وتحقيق أهدافهم المالية والاقتصادية.

فرضيات البحث :

تتمثّل فرضيات البحث بالفرضية الرئيسية التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والرافعة المالية وحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربيّة. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (LIQ) في سياسة توزيع الأرباح (DIV) المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.
- H₂: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية (LEV) في سياسة توزيع الأرباح (DIV) المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.
- H₃: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة (SIZE) في سياسة توزيع الأرباح (DIV) المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية.

منهجية البحث :

لتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد منهج المسح للمصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية، تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة في أسواق الخليج العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021 التي تتوفر خلالها البيانات المالية اللازمة لإجراء هذا البحث والمتمثلة في القوائم المالية، كما تم تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية، تم استثناء المصارف الإسلامية. بلغت عينة البحث 37 مصرف، وبلغ عدد المشاهدات 185 مشاهدة على مدار خمس سنوات، توزع مجتمع البحث كالاتي:

اسم الدولة	عدد المصارف
السعودية	9
دبي	4
أبو ظبي	7
الكويت	10
البحرين	2
قطر	5
المجموع	37

متغيرات البحث Research Variables

المتغير التابع Dependent Variable

المتنّج في سياسة توزيع الأرباح: سيتم قياس سياسة توزيع الأرباح من خلال نسبة توزيعات الأرباح إلى عدد الأسهم المكتتب بها (DPS)، كما في دراسة مشقف ولحيلج (2020)، ودراسة عموري واميمة (2023) بالعلاقة:

$$\text{Dividend per share} = \text{Dividend} / \text{Number of Subscribed Shares}$$

Dividend: توزيعات الأرباح.

Number of Subscribed Shares: عدد الأسهم المكتتب بها.

المتغيرات المستقلة Independent Variable

تتمثل المتغيرات المستقلة بما يلي:

1. السيولة Liquidity: سيتم قياس السيولة من خلال النسبة الحالية (CR)، وذلك من خلال قسمة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة، كما في دراسة Widyasti and Putri (2021)، ودراسة Mazengo and Mwaifyusi (2021) بالعلاقة:

$$C R = \text{Current Assets} / \text{Current Liabilities}$$

Current Assets: الأصول المتداولة.

Current Liabilities: الالتزامات المتداولة.

2. الرافعة المالية Financial Leverage: سيتم قياس الرافعة المالية من خلال نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، كما في دراسة عموري واميمة (2023) بالعلاقة:

$$\text{Financial Leverage} = \text{Total Debt} / \text{Total Assets}$$

Total Debt: إجمالي الديون.

Total Assets: إجمالي الأصول.

9. الحجم Size: سيتم قياس الحجم من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كما في دراسة Kengatharan (2021) ودراسة Mazengo and Mwaifyusi (2021) بالعلاقة:

$$\text{Size} = \text{Logarithm of Total Assets}$$

Logarithm of Total Assets: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

القسم النظري:

تعريف سياسة توزيع الأرباح:

تسعى المؤسسة من خلال العمليات المحققة أثناء الدورة السنوية إلى تحقيق أهدافها، إذ يكون تحقيق الأرباح أحد أهم أهدافها ومؤشر من مؤشرات نجاحها، وتختلف عملية التصرف بهذه الأرباح من مؤسسة إلى أخرى أو حتى ضمن المؤسسة ذاتها خلال دوراتها المتعاقبة (قادري، 2017). تكون المؤسسة أمام قرارين إما أن تقوم بتوزيع الأرباح على المساهمين أو تقوم باحتجازها لأغراض الاستثمار، تُعرّف توزيعات الأرباح بأنها معدل التدفق النقدي (قد يكون غير نقدي) يتلقاه المساهمين كمردود ملموس في أسهم المؤسسة التي يحملون أسهمها (مشقف ولحيلج، 2020). وعُرف (Akal et al, 2021) توزيعات الأرباح بأنها أحد عوامل الجذب للاستثمار في سوق رأس المال بالنسبة للمستثمرين، حيث تعتبر بمثابة مكافآت على استثماراتهم كمقدمين لرأس المال نتيجة لأرباح الشركة. كما عرفت (فائزة، 2017) بأنها إحدى السياسات المعتمدة من قبل المؤسسة لمعالجة صافي الربح الذي حُقق إما بالاحتجاز أو التوزيع على المساهمين.

النظريات المفسرة لسياسة توزيع الأرباح:

1. نظرية عدم ملائمة التوزيعات (نظرية الحياد):

قدم هذه النظرية كل من موديلنغ وميلر التي تنص على أن قيمة الشركة تتحدد فقط بالأرباح التي تحققها الشركة وأن أسلوب تقسيم الأرباح على شكل توزيعات نقدية أو أرباح محتجزة يتم إعادة استثمارها لا يؤثر على قيمة المؤسسة (قادري، 2017).

2. نظرية تفضيل العائد (عصفور في اليد):

يعد كل من (Myron Gordan & Litner) من المؤسسين لهذه النظرية عام 1963، وتعرف هذه النظرية بنظرية عصفور باليد أي بمعنى التوزيعات في يد المستثمر في الوقت الحالي أفضل من الأرباح الرأسمالية التي سيحققها في المستقبل بوصف المستقبل غير مؤكد (جاسم وعبود، 2023).

3. نظرية الإشارة:

تشرح نظرية الإشارة أن الشركات تقوم بتقديم البيانات المالية للأطراف الخارجية بسبب عدم وجود تناسق معرفي بين الشركة والأطراف الخارجيين لأن الشركة تعرف أكثر من غيرها (المستثمرون والدائنون) عن قدراتها وإمكانياتها المستقبلية، فقلة المعرفة لدى الأطراف الخارجية عن الشركة تجعلهم يحمون أنفسهم من خلال تزويد الشركة بأسعار منخفضة (Akal et al., 2021).

4. نظرية تكلفة الوكالة

تقوم هذه النظرية على أساس الفصل بين ملكية الشركة وإدارتها فالوكيل يجب أن يقوم بأداء مسؤولياته بما يحقق ويعظم مصلحة المالك إلا أن الإدارة ستبحث عن فرص لتحسين الرفاهية الشخصية فوق مصالح المساهمين الذين سيجدون في هذه الحالة صعوبة في التحكم بشكل فعال في الإجراءات التي تقوم بها الإدارة بسبب قلة المعلومات المتاحة لديهم، هذا الاختلاف يسبب تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين (Ariani et al., 2023).

العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

في ظل النظريات السابقة تناولت دراسات تجريبية كثيرة موضوع سياسة توزيع الأرباح واختبرت العوامل المؤثرة فيها وكان من أبرزها:

- **السيولة** تناولت نظرية الوكالة أثر السيولة في سياسة توزيع الأرباح، نتيجة تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة، فإن المساهمون يرغبون في توزيع الأرباح كي لا يتم استثمارها في مشاريع شخصية لا تعود بالنفع عليهم، توصلت الدراسات إلى وجود علاقة بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح (Anwar and Kumar 2022) وفسرت ذلك أن المؤسسات ذات السيولة العالية تفضل توزيع الأرباح بهدف تخفيض تكاليف الوكالة، أن السيولة المنخفضة تعني أن المؤسسة بحاجة إلى تمويل مما يؤدي إلى عدم توزيع الأرباح واحتجازها من أجل توفير السيولة لها (مشقف ولحيلج، 2020).

- **الرافعة المالية:** يقصد بالرافعة المالية استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة وتتمثل في القروض والأسهم الممتازة والسندات وجميعها لها تكلفة ثابتة ويجب على الشركة الالتزام بدفعها، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل الشركة فكلما ازداد اعتماد الشركة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد الرافعة المالية، ويصبح فعالاً إذا استطاعت الشركة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، وإذا لم تنجح الشركة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستعرض لمخاطرة أكبر وتحقق خسائر أكبر فيما لو أنها لم تستخدم الرافعة المالية (Brigham and Ehrhardt, 2013).

- **حجم البنك:** يعد حجم البنك من العوامل الأساسية التي تؤثر في سياسة توزيع الأرباح، فالبنوك الكبيرة غالباً ما تكون في وضع أفضل لتوزيع أرباح أكبر نظراً لاستقرارها المالي وقوة مواردها، حيث أظهرت دراسة (Khan et al 2023) أن البنوك الكبيرة تحقق أرباحاً مستدامة بشكل أكبر مما يسمح لها بتوزيع أرباح منتظمة، هذه البنوك تمتلك

موارد مالية كبيرة تمكنها من استخدام استراتيجيات محافظة لتوزيع الأرباح، مما يعزز ثقة المساهمين ويضمن استقرارها المالي. كما أن البنوك الكبيرة تمتلك القدرة أيضاً على تنويع أصولها بشكل أفضل، مما يساعدها على تحقيق عوائد أعلى وتوزيع أرباح أكبر للمساهمين، هذا يجعلها أكثر استقراراً وأقل عرضة للصدمات المالية.

محددات طبيعة سياسة توزيع الأرباح

كثيراً ما نتساءل هل سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، تعد قراراً استثمارياً أم تمويلياً أم قرار قائم بحد ذاته، ولماذا؟ فمن الملاحظ أن سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة الاقتصادية كقرار، ليس بالأمر البسيط، وعليه فإن معالجة هذه السياسة يجب أن تتم في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وهو تعظيم قيمتها من خلال تعظيم القيمة السوقية لأسهمها (فائزة، 2017).

1. سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري:

تهتم القرارات الاستثمارية باختيارات المؤسسة للمشاريع التي لابد من إنجازها لضمان الاستمرارية والبقاء، ويتكون قرار الاستمرار من كل القرارات التي لها تأثير فعلي على المدخلات المستقبلية للأموال، ومن وجهة نظر مالية يعني قرار الاستثمار التضحية بالسيولة الحالية في سبيل الحصول على إيرادات مستقبلية تفوق رأس مال المشروع الاستثماري (بديدة، 2011)، تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قراراً استثمارياً إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية، وقد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة، ومن ثم فإن قرار توزيع الأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يتحتم على المؤسسة اتخاذ قرار حاسم لمجابهتها، وبالتالي فإن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمسألة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة (عموري و أميمة، 2023)

2. سياسة توزيع الأرباح كقرار تمويلي

قد تلجأ المؤسسة في بعض الحالات إلى الاعتماد على المصدر الخارجي في توزيعات الأرباح، وذلك لتجنب المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، في مثل هذه الحالة، قد يعكس قرار توزيع الأرباح باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم الجديدة) مشكلة تمويلية، خاصة إذا ما كان سيؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لابد وأن يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يخل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) (مخولوف، 2019) ان الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

توزيعات الأرباح = (النقدية الناتجة عن التشغيل + مصدر التمويل الخارجي) - الأموال المطلوبة للاستثمار

وهذه العلاقة توضح لنا أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة، ماهي الا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية (داخلية أم خارجية) وبين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار، وذلك مع ملاحظة أنه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنها، فلا حاجة للتمويل الخارجي كمصدر واتجاه لتمويل عملية التوزيع (لكحل، 2018).

3. سياسة توزيع الأرباح كقرار قائم بحد ذاته:

تتأثر قيمة المؤسسة بثلاث أنواع من القرارات المالية وهي قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرار توزيع الأرباح، ويعتبر الكثير من الخبراء الماليين أن قرار توزيع الأرباح هو قرار قائم بحد ذاته مثله مثل باقي القرارات المالية الأخرى له أهمية ودور في المؤسسة على الرغم من أنه في الدراسات الأكاديمية للإدارة المالية تتم دراسة كل قرار منهم بصفة مستقلة ومنفصلة عن باقي القرارات المالية الأخرى، إلا أنه من المهم معرفة وإدراك أن هذه القرارات الثلاثة متداخلة معاً وهناك تأثير متبادل فيما بينها، فالاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة تحدد الأرباح المستقبلية وبالتالي حجم توزيعات الأرباح المتوقعة في المستقبل كما أن هيكل التمويل في المؤسسة يؤثر في تكلفة التمويل التي تعتبر بدورها من ضمن العوامل المساعدة في تحديد الفرص الاستثمارية التي تقبلها المؤسسة، بالإضافة إلى أن سياسة توزيع الأرباح تؤثر في مقدار الأموال المملوكة في هيكل تمويل المؤسسة (من خلال حساب الأرباح المحتجزة) وهذا يمتد أثره إلى التأثير على تكلفة الأموال، فالهدف الأساسي من اتخاذ القرارات المتداخلة هو تحقيق أقصى ثروة للمساهم من خلال تعظيم القيمة السوقية لاسهم المؤسسة (عموري وأميمة 2023).

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

فرضيات البحث:

الفرضية الفرعية الأولى H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة (liq) في سياسة توزيع الأرباح (div) المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية
لاستنتاج أثر السيولة في سياسة توزيع الأرباح تم استخدام معادلة الانحدار (regression) وجاءت النتائج على الشكل التالي:

جدول (1) يبين الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
السيولة	185	0.7869	1.59244
سياسة توزيع الأرباح	185	0.3506	0.60346

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (2) يبين معامل الارتباط بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مربع معامل لارتباط (معامل التحديد)	مستوى الدلالة
السيولة	0.136-	0.019	0.032
سياسة توزيع الأرباح			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة عكسية ضعيفة بين السيولة وسياسة توزيع الأرباح وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون -0.136 % بمستوى دلالة 0.032 وهذا يعني أن قيمة معامل ارتباط بيرسون دال احصائياً، كما يتبين من قيمة معامل التحديد أن السيولة تفسر 1.9% من سياسة توزيع الأرباح وباقي النسبة تعود الى عوامل أخرى.

جدول (3) يبين معامل تحليل التباين (anova)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	1.246	1	1.246	3.468	0.064
البواقي	65.760	183	0.359		
المجموع	67.007	184			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة 0.064 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر للسيولة على سياسة توزيع الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية (lev) في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية
لاستنتاج أثر الرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح تم استخدام معادلة الانحدار (regression) وجاءت النتائج على الشكل التالي:

جدول (4) يبين الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرافعة المالية	185	0.83557839	0.120800318
سياسة توزيع الأرباح	185	0.3506	0.60346

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (5) يبين معامل الارتباط بين الرافعة المالية وسياسة توزيع الأرباح

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مربع معامل لارتباط معامل التحديد	مستوى الدلالة
الرافعة المالية	0.061	0.004	0.205
سياسة توزيع الأرباح			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة طردية ضعيفة بين الرافعة المالية وسياسة توزيع الأرباح وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 6.1% بمستوى دلالة 0.205 وهذا يعني أن قيمة معامل ارتباط بيرسون غير دال احصائياً، كما يتبين من قيمة معامل التحديد أن الرافعة المالية تفسر 0.4% من سياسة توزيع الأرباح وباقي النسبة تعود الى عوامل أخرى.

جدول (6) يبين معامل تحليل التباين (anova)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.248	1	0.248	0.680	0.411
البواقي	66.759	183	0.365		
المجموع	67.007	184			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة 0.411 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود أثر للرافعة المالية على سياسة توزيع الأرباح.

- الفرضية الفرعية الثالثة H_3 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة (size) في سياسة توزيع الأرباح (div) المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية لاستنتاج أثر حجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح تم استخدام معادلة الانحدار (regression) وجاءت النتائج على الشكل التالي:

جدول (7) يبين الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم الشركة	185	7.61292385	0.891699617
سياسة توزيع الأرباح	185	0.3506	0.60346

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (8) يبين معامل الارتباط بين حجم الشركة وسياسة توزيع الأرباح

المتغير	معامل ارتباط بيرسون	مربع معامل الارتباط (معامل التحديد)	مستوى الدلالة
حجم الشركة	0.454	0.206	0.000
سياسة توزيع الأرباح			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة طردية متوسطة بين حجم الشركة وسياسة توزيع الأرباح، وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 45.4% بمستوى دلالة 0.000 وهذا يعني أن قيمة معامل ارتباط بيرسون دال احصائياً، كما يتبين من قيمة معامل التحديد أن حجم الشركة تفسر 20.6% من سياسة توزيع الأرباح وباقي النسبة تعود الى عوامل أخرى.

جدول (9) يبين معامل تحليل التباين (Anova)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	13.812	1	13.812	47.517	0.000
البواقي	53.195	183	0.291		
المجموع	67.007	184			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر لحجم الشركة على سياسة توزيع الأرباح والجدول التالي يبين معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

جدول (10) يبين معادلة خط الانحدار

النموذج	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الثابت	-1.989	0.342	-5.820	0.000
المتغير المستقل (حجم الشركة)	0.307	0.045	6.893	

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المتغير التابع: سياسة توزيع الأرباح، وتكون معادلة خط الانحدار على الشكل التالي:

$$\text{سياسة توزيع الأرباح} = -1.989 + 0.307 * \text{حجم الشركة}$$

- الفرضية الرئيسية H: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة والرافعة المالية وحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح المعتمدة لدى المصارف المدرجة في أسواق الخليج العربية لإيجاد أثر السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة مجتمعة في سياسة توزيع الأرباح تم استخدام معادلة الانحدار وجاءت النتائج على الشكل

جدول (11) يبين الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل المؤثرة مجتمعة	185	7.64863897	0.86412789
سياسة توزيع الأرباح	185	0.3506	0.60346

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (12) يبين العلاقة بين العوامل المؤثرة مجتمعة وسياسة توزيع الأرباح

المحور	قيمة معامل ارتباط بيرسون	مربع معامل الارتباط	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة مجتمعة	0.532	0.283	0.000
سياسة توزيع الأرباح			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة طردية متوسطة بين السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة مجتمعة وسياسة توزيع الأرباح وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون 53.2 % عند مستوى دلالة 0.000، كما يتبين من الجدول السابق ومن قيمة معامل التحديد يتبين أن نسبة مساهمة العوامل المؤثرة مجتمعة في تفسير سياسة توزيع الأرباح بلغت 28.3 % وباقي النسبة تعود الى عوامل أخرى.

جدول (13) يبين قيمة معامل تحليل التباين (anova)

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.425	1	0.425	36.8	0.000

البواقي	0.315	183	0.021		
المجموع	0.74	184			

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من جدول تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي يوجد أثر للسيولة والرافعة المالية وحجم الشركة مجتمعة على سياسة توزيع الأرباح والجدول التالي يبين معادلة خط الانحدار.

جدول (14) يبين معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

النموذج	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الثابت	1.589	0.265	5.842	0.000
العوامل المؤثرة مجتمعة	0.741	0.213	6.94	

من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

المتغير التابع: سياسة توزيع الأرباح، يتبين من الجدول السابق أن معادلة خط الانحدار هي على النحو التالي:
سياسة توزيع الأرباح = $0.741 + 1.589$ * العوامل المؤثرة مجتمعة.

النتائج و المناقشة:

من خلال الدراسة التجريبية تم التوصل الى النتائج الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في سياسة توزيع الأرباح.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم في سياسة توزيع الأرباح.

الاستنتاجات و التوصيات:

من خلال الدراسة التجريبية تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة في سياسة توزيع الأرباح وهو ما يتفق في مع نتيجة دراسة كل من Widyasti and Putri (2021)، Adnan and Islam (2022). ترى الباحثة أن سبب عدم وجود أثر للسيولة في سياسة توزيع أرباح قد يكون بسبب كفاية السيولة في البنوك واستخدامها لأغراض أخرى مثل تسديد الديون وإعادة الاستثمار، أو بسبب استقرار الإيرادات والأرباح.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة Kengatharan (2021). ترى الباحثة أن سبب عدم وجود أثر للرافعة المالية في سياسة توزيع الأرباح قد يعود إلى أن البنوك قد تستخدم استراتيجيات متوازنة لإدارة الديون والأصول بحيث لا تؤثر الرافعة المالية بشكل مباشر على قرارات توزيع الأرباح.

3. يوجد أثر طردي ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في سياسة توزيع الأرباح وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة Mazengo and Mwaifyusi (2021). ترى الباحثة أن سبب وجود أثر للحجم في سياسة توزيع الأرباح يمكن تفسيره بأن البنوك الأكبر حجماً غالباً ما تتمتع بموارد مالية أوسع وقدرة أكبر على توليد الإيرادات، مما يتيح لها توزيع أرباح أكبر ومستدامة على المساهمين.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يليك

1. زيادة حجم المصرف من خلال تشجيع عمليات الدمج والاستحواذ وتوسيع قاعدة الأصول من خلال استثمارات جديدة لتعزيز القدرة على توزيع الأرباح.
2. تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال التحسينات التكنولوجية وتقليل التكاليف التشغيلية لزيادة الأرباح القابلة للتوزيع.
3. تحسين إدارة رأس المال وضمان استخدامه بشكل أمثل لتحقيق أعلى عائد ممكن وتعزيز قدرة البنوك على توزيع الأرباح.

References:

Arabic references:

1. Boudida, Houria. (2011). The Impact of Dividend Distribution Policy on the Value of the Institution Listed on the Financial Market. Unpublished Master's Thesis. Department of Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla.
2. Jassim, Zainab, & Aboud, Emad. (2023). The Impact of Dividend Distribution Policy on the Economic Unit. University of Wasit/College of Administration and Economics. Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 15(47), 141-153.
3. Hamada, Rana. (2022). The Effect of Behavioral Finance on Investment Decisions in the Egyptian Stock Market. Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, 3(02), 1895-1938.
4. Reda, Zawani; Eddine, Wassif, & Bouafia, Samir. (2017). The Role of Financial Management in Making Financial Decisions (Financing Decision, Investment Decision, and Dividend Distribution). Journal of Administrative and Financial Sciences, Martyr Hammeh Lakhdar University, El Oued, Algeria, 01(01), 238-261.
5. Amouri, Saida & Blekhelfa, Oumeima. (2023). Factors Influencing Dividend Distribution Decision: A Case Study of Some Companies in the Dubai Market during the Period 2020-2023. Master's Thesis. Department of Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Seddik Ben Yahia University.
6. Adman, Faiza. (2017). Dividend Distribution Policy and its Impact on the Market Value of Shares of Economic Institutions Listed on the Amman Stock Exchange during the Period 2005-2013 Using Panel Models. Master's Thesis. Department of Management

Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.

7.Kadri, Anfal. (2017). Factors Influencing Dividend Distribution Policy in Joint Stock Companies: An Applied Study of a Sample of Joint Stock Companies in Tuggurt. Master's Thesis. Department of Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.

8.Lakhal, Haloui. (2018). Dividend Distribution Decision and its Effects on the Value of the Institution: A Case Study of Saidal Company 1999-2016. Master's Thesis. Department of Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, 8 May 1945 University.

9.Mohamed, Slimani & Al Nasser, Hamrit. (2023). Factors Influencing Dividend Distribution Policy: An Econometric Study of the Saidal Company Listed on the Algerian Stock Exchange for the Period 2002-2021. Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, 8(01), 487-511.

10.Makhlouf, Rustom. (2019). The Impact of Dividend Distribution Policy on the Profitability of the Company (A Study on Banks in the Amman Stock Market). Master's Thesis. Syrian Virtual University, Syria.

11.Mshakaf, Nadia & Lahileh, Mofida. (2020). Determinants of Dividend Distribution Policy in Commercial Banks: An Econometric Study Using the Panel Model. Master's Degree in Financial Management, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel.

Abdelkader, Doaa. (2023). The main determinants of dividend distribution policy: A study in a sample of business companies listed on the Amman Stock Exchange for the period (2010-2020). Business Economics Journal. University of Mosul, College of Administration and Economics. 4(1), 335-351.

باللغة العربية:

1. بديدة، حورية. (2011). تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة في السوق المالي. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2. جاسم، زينب وعبود، عماد. (2023). تأثير سياسة توزيع الأرباح على الوحدة الاقتصادية. جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد. *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences* 15(47)، 141-153.

3. حمادة، رنا. (2022). أثر التمويل السلوكي على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*. 3 (02)، 1938-1895.

4. رضا، زهواني؛ الدين، وصيف، و بوعافية، سمير. (2017). دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية (قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح. مجلة العلوم الإدارية والمالية. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر. 01(01)، 261-238.

5. عموري، سعيدة؛ أميمة، بلخلفة. (2023). العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح دراسة حالة بعض شركات سوق دبي خلال الفترة 2020-2023. رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى.

6. فائزة، عدمان. (2017). سياسة توزيع الأرباح وأثرها على القيمة السوقية لأسهم المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من 2005-2013 باستخدام نماذج بانل. رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: الجزائر.
7. قادري، أنفال. (2017). العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة بمدينة تقرت. رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر: الجزائر.
8. لكحل، حلوي. (2018). قرار توزيع الأرباح وأثره على قيمة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة صيدال 1999-2016. رسالة ماجستير. قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.
9. محمد، سليمان و الناصر، حمريط. (2023). العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح: دراسة قياسية لمؤسسة صيدال المدرجة في بورصة الجزائر للفترة 2002-2021. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة. 8 (01)، 487-511.
10. مخلوف، رستم. (2019). أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركة (دراسة على المصارف في سوق عمان للأوراق المالية). رسالة ماجستير. الجامعة الافتراضية السورية: سورية.
11. مشقف، نادية؛ لحيلح، مفيدة. (2020). محددات سياسة توزيع الأرباح في البنوك التجارية -دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel. شهادة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-.
12. عبد القادر، دعاء. (2023). المحددات الرئيسة لسياسة توزيع الأرباح دراسة في عينة من شركات الأعمال المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للمدة (2010-2020). مجلة اقتصاديات الأعمال. جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد. 4(1)، 335-351.

Forigen References:

13. Abdullahi, N; Adebayo, P and Aliyu, Y. (2020). Determinants of Dividend Policy of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Economics Commerce and Management*. 8(8), 282- 299.
14. Akal, A., Nurlaela and Nur, S. (2021). Effect of Profitability, Leverage, and Liquidity on Dividend Policy: Evidence From Manufacturing. *Jurnal Manajemen Bisnis*, 8(2) 303-314.
15. Anwar, R and Kumar, S. (2022). Determinants of Dividend Policy: An Empirical Investigation of Indian Companies Using Panel Data Estimation Technique. *Indian Journal of Finance and Banking*, 10(01) و 54- 60.
16. Ariani, M; Wijayanto, R; Raharjo, T; Wati, H and Oktaviani. (2023). Factors Affecting Dividend Policy in Companies in The Era of COVID-19 Pandemic. *Journal of Research and Community Service*, 4(01), 305- 318.
17. Brigham, E., Ehrhard, M. (2013). **Financial Management**.
18. Islam, M and Adnan, A. (2022). Determinant Factors of Dividend Policy Approach: A study of the Banking Sector of Bangladesh. *Oblik I Finans*. 1(95), 49-58.

19. Kengatharan, L. (2021). Determinants of Dividend Policy in Sri Lanka: The Panel Data Analysis. *Asia-Pacific Management Accounting Journal*, 16(2), 289-313.
20. Khan, T., Hassan, K., Maroney, N. (2023). Bank size and Dividend Policy: Evidence From Emerging Markets. *Journal of Banking & Finance*. 75(02), 180-196.
21. Louziri, R and Oubal, K. (2022). Determinants of Dividend Policy: The Case of The Casablanca Stock Exchange. *Journal of Risk and Financial Management*, 15, 548. <https://www.Mdpi.com/journal/jrfm>.
22. Mazengo, S and Mwaifyusi, H. (2021). The Effect of Liquidity, Profitability and Company Size on Dividend Payout: Evidence from Financial Institutions Listed in DAR ES SALAAM Stock Exchange. *Business Education Journal*, 1(11), 1- 12.
23. Rohaeni, N., and Mamun, A. (2020). Pengaruh Likuiditas Dan Ukuran Perusahaan Terhadap Kebijakan Dividen Tunai Dengan Profitabilitas sebagai variable Intervening pada perusahaan index IDX high Dividen 20 periode: 2014-2018. *Jurnal BINA bangsa ekonomika*.13(01), 38-46.
24. Ross, S., Westerfield, R., Jaffe, J. (2021). **Corporate finance**.
25. Widyasti, G and Putri, A. (2021). The Effect of Profitability, Liquidity, Leverage, Free Cash Flow, and Good Corporate Governance on Dividend Policies (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in Indonesia Stock Exchange 2017-2019). *American Journal of Humanities and Sciences Research (AJHSSR)*, 5(01), 269- 278.